

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن ان القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٠ (القانون المعدل لقانون ادارة املاك الدولة) المنشور في العدد ٢٢٦٨ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢١ قد احيل الى مجلس الامة عملا بالمادة ٩٤ من الدستور فنال منه قبولا ، وبات بشكله المنشور في الجريدة الرسمية قانونا دائما .

رئيس الوزراء
وصفي التل

اعلان

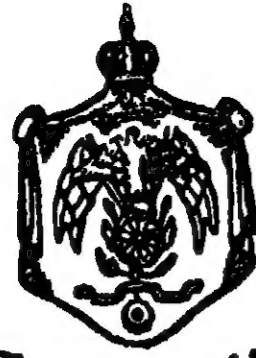
بطلان قانون مؤقت

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة القانون المؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون الدين العام المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢١٨٣ تاريخ ١٩٦٩/٩/١٦ ، فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٧٠٩ تاريخ ١٩٧١/٢/١ المتضمن اعلان بطلان القانون المذكور .

١٩٧١/٢/١٠

عن رئيس الوزراء
محمد البشير

الحسين
مؤرخ

الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٥ محرم سنة ١٣٩١ هـ . الموافق ٢ آذار سنة ١٩٧١ م . العدد ٢٢٨٦

اتفاق متمم ثان

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة التابلاين



مطبعة القوات المسلحة الأردنية

مكتبة من الاصل

اتفاق متمم ثان

ينشر فيما يلي الاتفاق الموقود بين الحكومة الاردنية وشركة خط الانابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧١/٣/١

—•—•—•—

هذا الاتفاق الموقود في اليوم الاول من شهر آذار ١٩٧١ في عمان ، الاردن ، بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية (المسماة في ما بعد الحكومة) وشركة خط الانابيب عبر البلاد العربية (المسماة في ما بعد الشركة) وهي شركة قائمة في ولاية ديلاوير ، الولايات المتحدة الاميركية ،

يثبت ما يلي :

- ١ . ان هذا الاتفاق المتمم الثاني (المسمى في ما يلي الاتفاق) يعتبر متمم لـ ه اتفاق بتنظيم مرور الزيوت المعدنية في شرق الاردن بواسطة شركة خط الانابيب عبر البلاد العربية (المشار اليه في ما يلي بالاتفاقية) الموقود في اليوم الثامن من شهر آب ١٩٤٦ بين الحكومة والشركة ويصبح جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية والاتفاقات الاخرى الموقودة بين الحكومة والشركة ويقرأ معها وتعتبر جميعها كاتفاقية واحدة .
- ٢ . ابتداء من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق فان الشركة :

- ١ . بالاضافة الى مبلغ ٢٠٠٧٢ سنت عملة الولايات المتحدة المنصوص عليه في كتاب الشركة الى دولة رئيس الوزراء تاريخ ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ، تدفع الى الحكومة مبلغا اضافيا قدره ١٤٤٩٦ سنت عملة الولايات المتحدة (وهو يمثل زيادة مقدارها ١٤٣٠ سنت عملة الولايات المتحدة في المعدل البالغ ١٤٨٠ سنت عملة الولايات المتحدة عن كل مئة برميل - مبل المنصوص عليه في البند ٢ من الاتفاقية المتمم المؤرخ في ١٣ آذار ١٩٦٢) عن كل برميل من النفط الخام ينقل عبر اراضي المملكة الاردنية الهاشمية بخط انابيب الشركة ويسلم الى مصب الشركة في صيدا ، لبنان ،
- (ب) وبالإضافة الى مبلغ ١٤٩٦٢ سنت عملة الولايات المتحدة المنصوص عليه في كتاب الشركة الى دولة رئيس الوزراء تاريخ ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ، تدفع الى الحكومة مبلغا اضافيا قدره ١٤٤١٧ سنت عملة الولايات المتحدة (هو يمثل زيادة مقدارها ١٤٣٠ سنت عملة الولايات المتحدة في المعدل البالغ ١٤٨٠ سنت عملة الولايات المتحدة عن كل مئة برميل - ميل المنصوص عليه في البند ٢ من الاتفاقية التسم المؤرخ في ١٣ آذار ١٩٦٢) عن كل برميل من النفط الخام ينقل عبر اراضي المملكة الاردنية الهاشمية بخط انابيب الشركة ويسلم عند نقطة الاستلام لمصفاة الزرقاء عند الكيلومتر ١٠٣٥ من خط انابيب الشركة

- ٣ - ان المدفوعات الاضافية بمقتضى البند ٢ من هذا الاتفاق تتم بالطريقة ذاتها ووفقا لمواعيد ذاتها المعتمدة حتى الآن بشأن المدفوعات الماثلة .

- ٤ - تدفع الشركة الى الحكومة مبلغا اجماليا قدره تسعة ملايين (٩٠٠٠٠٠٠) دولار اميركي وفقا للجدول التالي :

- (أ) اربعة ملايين (٤٠٠٠٠٠٠) دولار اميركي بعد ثلاثة ايام من تصديق هذا الاتفاق ونشره ؛
- (ب) مليوني (٢٠٠٠٠٠٠) دولار اميركي بعد ستة اشهر من تاريخ الدفعة المنصوص عليها في (أ) اعلاه .
- (ج) مليون (١٠٠٠٠٠٠) دولار اميركي بعد ستة اشهر من تاريخ الدفعة المنصوص عليها في (ب) اعلاه .

- (د) مليون (١٠٠٠٠٠٠) دولار اميركي بعد ستة اشهر من تاريخ الدفعة المنصوص عليها في (ج) اعلاه .
- (هـ) مليون (١٠٠٠٠٠٠) دولار اميركي بعد ستة اشهر من تاريخ الدفعة المنصوص عليها في (د) اعلاه .

ومن المفهوم ان الدفعات المبينة اعلاه ستؤخر مدة تعادل عدد الايام التي تتوقف فيها عمليات الشركة لأي سبب تاجم عن القوة القاهرة او افعال الحكومات او تقصيرها او عن اعمال التخريب او العميان او الشغب او الحرب او الاضراب او اية ظروف استثنائية او غير مرتقبة يمكن ان تعتبر بصورة معقولة بانها خارجة عن ارادة الشركة .

- ٥ - في مقابل ما نص عليه هذا الاتفاق تؤكد الحكومة بهذا :

- (أ) ان الشركة قد وفّت على الوجه الصحيح بجميع التزاماتها بشأن جميع المدات السابقة لتاريخ نفاذ هذا الاتفاق وانه ليس للحكومة اي مطلب من اي نوع كان بشأن المدات المذكورة .

- (ب) يعيد البند ٥ من كتاب الاتفاق المؤرخ في ١٣ آذار ١٩٦٢ بشأن كميات النفط الخام الموقولة سنويا بخط انابيب الشركة عبر اراضي المملكة الاردنية الهاشمية والمسلمة الى مصب الشركة بابدال الرقم مئة وخمسة وسبعين مليوناً (١٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠) الوارد فيه بالرقم مئة وتسعين مليوناً (١٩٠ ٠٠٠ ٠٠٠) .

- (ج) ان الحكومة ستستمر على اتخاذ جميع التدابير المعقولة لتسهيل القيسام بمشروع الشركة بمقتضى اتفاقيتها المؤرخة في ٨ آب ١٩٤٦ والاتفاقات المتعلقة بها ، وانهما بهذا الصدد ستصدر التعليمات اللازمة عند الضرورة الى موظفي الحكومة المختصين .

- ٦ - اتفق الفريقان على ان جميع العروض التي تقدمت بها الشركة خلال المفاوضات التي ادت الى توقيع هذا الاتفاق قد ادخلت بهاها ضمن احكام هذا الاتفاق الذي يشمل ويمثل وحده كل ما تم عليه الاتفاق بين الفريقين .

- ٧ - لدى نشر موافقة الحكومة على هذا الاتفاق في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ، يصبح هذا الاتفاق نافذاً اعتباراً من ٣٠ كانون الثاني ١٩٧١ ويستمر ساري المفعول طوال المدة الباقية من الاتفاقية المؤرخة في ٨ آب ١٩٤٦ . وفي اي وقت بعد انقضاء واحد وعشرين شهرا من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق يحق لكل من الحكومة والشركة ان تطلب إعادة النظر في مقدار المدفوعات المنصوص عليها في البند ٢ اعلاه بشأن المدات التي تلي الواحد والعشرين شهرا المذكورة ، وذلك في ضوء التطورات التي تكون قد حدثت في العوامل الاقتصادية التي استند اليها هذا الاتفاق ؛

- ٨ - نظم هذا الاتفاق بالعربية والانكليزية ولكلا النصين ذات القوة .

- ٩ - لا يخضع هذا الاتفاق لرسم الطابع .

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية	شركة خط الانابيب عبر البلاد العربية
عنهما : وزير المالية	و . أ . روبنسون
احمد اللوزي	عنهما : نائب الرئيس

هذا من الأصل